

العنوان:	تدريس الفقه الاسلامي الأهداف والوسائل
المصدر:	بحوث المؤتمر الثاني: تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات الواقع والطموح
الناشر:	جامعة الزرقاء الأهلية - كلية الشريعة
المؤلف الرئيسي:	صلاحين، عبدالمجيد محمود
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1999
مكان انعقاد المؤتمر:	عمان
الهيئة المسؤولة:	جامعة الزرقاء الأهلية
الشهر:	ربيع الثاني / أغسطس
الصفحات:	423 - 437
رقم MD:	38437
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, EduSearch
مواضيع:	الوسائل التعليمية، العلوم الشرعية، الفقه الاسلامي، أصول الفقه، تدريس الفقه الاسلامي، طرق التدريس، الأهداف التربوية، البحث العلمي، المذاهب الفقهية، الفقه المقارن، تكنولوجيا التعليم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/38437

تدريس الفقه الإسلامي الأهداف والوسائل

د. عبد المجيد صلاحين

كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، وسار على نهجه إلى يوم الدين، وبعد :

فإن علم الفقه من أشرف العلوم وأجلها، وأكثر العلوم الشرعية مساساً بحياة المسلم اليومية، هوينظم حياة المسلم من المهد إلى اللحد، بل وقبل أن يولد، كما أنه لا يختص بمجال معين محدد، بل إنه ينظم حياة المسلم في المجالات كلها، ولذا فإنه يعد من العلوم النامية المتجددة المتطورة ؛ لأن من وظائفه إيجاد الحلول المناسبة لما يواجهه المسلم في حياته اليومية من مشاكل، والإجابة على ما يستجد من نوازل ؛ ومن هنا فهو دائم النماء والتطور والتجدد، تجدد الحياة ذاتها، وإذا كان علم الفقه بهذه المثابة، وتلك المترلة الرفيعة العالية، فإنه يجب الإرتقاء بتدريسه، ومدرسه، كي يتناسب وتلك المكانة الرفيعة . ويستدعي هذا تحديد الأهداف المتوخاة من تدريس الفقه، كما ويتطلب أيضا الإحاطة بالوسائل التي تحقق هذه الأهداف، والتي ترتقي بالعملية التدريسية للفقه حتى تواكب تطور الفقه وتجده .

ولعل هذه الدراسة خطوة متواضعة في هذا الاتجاه، حاولت من خلالها تجلية الأهداف المتوخاة من تدريس الفقه، واقتراح الوسائل التي أراها أكثر اقترابا من تحقيق هذه الأهداف المتوخاة .

والله أسأل أن يقينا عثرات القلم وزلات اللسان، وأن يجعل هذه المحاولة المتواضعة في ميزان حسناتنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

تدريس الفقه الإسلامي الأهداف والوسائل

إن الذي يحكم انتقاء الوسائل لتدريس الفقه، إنما هو الهدف الذي يراد تحقيقه من خلال العملية التدريسية، ولا شك أن الهدف المتوخى من العملية التدريسية ؛ لا يتمثل في حشو أذهان الطلبة بالمعلومات، وإن كانت مفيدة، فليس المتوخى أن يتخرج طلاب الفقه أوعية للمعلومات ؛ لأنه يمكن حفظ هذه المعلومات على أقراص الكمبيوتر، أو اسطوانات (CD)، ويمكن استحضار هذه المعلومات واستدعاؤها بكل يسر وسهولة عند الحاجة إليها .

غير أن الهدف الأهم الذي يجب أن تتجه إليه العملية التدريسية في الفقه، إنما هو بناء الشخصية الفقهية للطالب، وتنمية ملكات الاستنباط والبحث الفقهي عنده، وإكسابه القدرة على التفكير العلمي السليم، المبني على منهجية فقهية واضحة، ومستنيرة قادرة على المحاوراة والمناظرة .

ولا شك أن إعطاء الطالب القدرة على تفهم الرأي الآخر واستيعابه، والتعاطي معه بموضوعية وحيدة بعيداً عن التعصب والتشنج ؛ هو من أولى أولويات العملية التدريسية للفقه .

كما ويعتبر إعطاء الطالب القدرة على التعاطي مع المسائل المستجدة، وإيجاد الحلول المناسبة لها من أهداف العملية التدريسية أيضاً، كما ويعد إيجاد الطالب القادر على التأثير الإيجابي في محيطه من الأهداف المتوخاة من هذه العملية، وهولن يكون كذلك إلا إذا تم تزويده بمنهجية علمية شاملة، وقدرة على استحضار اهتماماتهم الواقع بحيث لا يكون خطابه الفقهي بعيداً عن واقع الناس غير متناسب مع دون أن يكون في ذلك رفض وإغفال للتراث الفقهي القديم،

أو إعراض عنه، إذ لا ينبغي بأي حال من الأحوال إغفال الاستفادة من هذه الكنوز الفقهية، وإنما يجب التعاطي مع التراث الفقهي وهضمه، والبناء عليه لاستشراف الحاضر والمستقبل، إن الدعوة إلى شطب التراث الفقهي القديم، هي دعوة لسلب الأمة عن ماضيها، وفصلها عن جذورها، وإهدار لثروة فقهية تضافت جهود علماء أفذاذ لإيجادها عبر قرون متطاولة، فلا بد أن يجمع مدرس الفقه في خطابه الفقهي بين الأصالة والمعاصرة، كي ينسجم هذا الخطاب وطبيعة الفقه ذاته، وذلك لأن الفقه هو علم متجدد متطور باستمرار.

ولا شك أن التبعات والمسؤوليات التي تنتظر طالب الفقه هي مسؤوليات جسام، إذ يقع على عاتقه تصحيح ممارسات الناس اليومية في عباداتهم ومعاملاتهم .

كما وأنه يقوم بدور مهم في إرشادهم وتوجيههم وتعليمهم، وسيبقى دائم الصلة بهم، يجب عن أسئلتهم واستفساراتهم، والتي لا تدخل تحت حصر، ولا يحدها مجال .

كما وأنه سيواجه في المجتمع الكثير من الاجتهادات المخالفة ؛ والتي قد يكون كثير منها خاطئاً ؛ بل وشاذاً فينتظره في هذه الحالة إقناع ذوي الاجتهادات الخاطئة أو الشاذة بخطأ اجتهادهم، أو إقناع الناس المقلدين لهذه الاجتهادات بأن الصواب في غيرها وقد يلقي في ذلك العنت والمشقة البالغين، بل والتعصب الذي يعبر عن نفسه في حدة الطرح، وتشنج في الخطاب، بل وتناول واتهامية من أناس ليست لديهم منهجية واضحة في التعاطي مع الأدلة الشرعية، لهذا ولغيره فإنه لا بد من تأهيل طالب الفقه ؛ التأهيل الذي يجعله قادراً على تحقيق الأهداف المتوخاة من تدريس هذا العلم، وعلى القيام بدوره في المجتمع وهو ولا ريب كبير .

ولا شك أن الاقتراب من تحقيق هذه الأهداف لا بد أن يمر عبر الوسائل التالية:

١ - تنمية جانب البحث العلمي :

إن التدريس الجامعي يقوم على أساسين مهمين هما : المحاضرة الجامعية، والبحث العلمي، ولهذا فإن الجامعات تذكر دائماً في قوانينها وأنظمتها : أن تنمية البحث العلمي هو من أولى أولوياتها، غير أن هذا يبقى في كثير من الأحيان، في إطار نظري دون أن يجد طريقه للتطبيق، فهو لا يتعدى في أحيان كثيرة ؛ كونه حبراً على ورق ؛ فغالباً ما تستعيز الجامعات في البلاد العربية والإسلامية عن تكليف الطلبة بالأبحاث ؛ بالامتحانات الدورية، والتي غالباً ما يطغى جانب الحفظ فيها والتلقين، على جانب الإبداع والابتكار، والذي يعد تكليف الطلبة بالأبحاث من أهم وسائل تحقيقه .

ولا يخفى أنه إذا أريد للعملية التدريسية أن تكون ذات جدوى وفاعلية، وأن تقترب من تحقيق الأهداف المتوخاة منها ؛ فلا بد من تفعيل جانب البحث العلمي، وذلك من خلال جملة وسائل منها :

أ- زيادة الدرجات المرصودة للبحث في أي مساق تدريسي، بحيث تقترب من نصف الدرجة المخصصة لهذا المساق .

ب- متابعة أعضاء الهيئة التدريسية، وحثهم على تكليف الطلاب بالأبحاث ومتابعتهم فيها، وإذكاء المنافسة بينهم من خلال تقديم الحوافز لأصحاب الأبحاث المتميزة، كرصد عدد من العلامات لمثل هذه الأبحاث .

ج- إيجاد ما يعرف بمشروع التخرج، والمعمول به في بعض الكليات العلمية وتعميمه على كليات العلوم الإنسانية، بحيث لا يتخرج الطالب من مرحلة البكالوريوس إلا إذا قام ببحث في أحد المواضيع ذات العلاقة بتخصصه .

إن مشروع التخرج يفتح أمام طالب الفقه آفاقاً رحبة من البحث العلمي، كما وأنه يعد مقياساً مهماً لما اكتسبه الطالب في سنوات دراسته من خبرات بحثية وعلمية، فضلاً عن كونه تدريياً مناسباً على البحث العلمي السليم، والذي سيفيده في بحوثه في الدراسات العليا .

وبالرغم من أهمية جانب البحث العلمي في تكوين الشخصية العلمية لدى الطالب، وتنمية روح الإبداع والابتكار والمبادرة، وتوسيع الآفاق العقلية والفكرية لديه، إلا أننا نجد تراجعاً في بعض الجامعات العربية عن فلسفتها التعليمية، والتي تعتبر البحث مقوماً مهماً من مقومات وجودها، وذلك من خلال إلغاء برنامج الرسالة العلمية في مرحلة الماجستير في كثير من تخصصاتها؛ والاستعاضة عنه بما يعرف ببرنامج الإمتحان الشامل .

ولا يخفى أن برنامج الامتحان الشامل يقصر عن تحقيق الأهداف العلمية والتربوية والأكاديمية، والتي يمكن للرسالة العلمية أن تحققها، فضلاً عن أن بعض الجامعات العربية تعتبر رسالة الماجستير - إن وجدت - بحثاً استكمالياً لا يتمتع بأي درجات، أوعلامات، أو تقادير تذكى روح التنافس البناء بين الطلبة، فلا يشعر المجتهد المتميز بجدوى الاجتهاد والتميز عندما لا يقطف ثمرة هذا الاجتهاد وذاك التميز في تقدير مرتفع يحصل عليه .

إن جعل رسالة الماجستير بحثاً استكمالياً لا يتمتع بأي تقدير أو علامة، يلغي الفوارق الفردية بين الطلبة، ويجبط المجتهد المتميز عندما يشعر بأنه لا فرق بينه وبين الطالب الإتكالي الكسول الذي يزداد إتكالية وكسلاً .

إن منح الرسالة التقدير، أو العلامة يعد حافزاً يساعد على نموروح الابتكار والإبداع والتميز؛ وهذا من شأنه أن يرفع من مستوى التعليم في الدراسات العليا؛ فضلاً عن أنه أكثر عدالة وموضوعية وإنصافاً؛ فإذا أريد للجامعات

العربية والإسلامية أن تكون أكثر انسجاماً مع فلسفتها التعليمية، ومع الأهداف التي أنشأت من أجلها؛ فلا بد لها أن تعيد لجانب البحث العلمي أهميته، وأن تجعل رسالة الماجستير والدكتوراة بحثاً أصيلاً له تقديره، ودرجته، والتي يجب أن تكون نسبتها المعنوية بين ٧٠-٨٠ بالمئة من نسبة متطلبات التخرج عموماً.

٢- توضيح المسائل الفقهية بضرب الأمثلة التطبيقية من الواقع :

لقد درج كثير من مدرسي الفقه في الجامعات العربية والإسلامية، على توضيح المسائل الفقهية خاصة في مجال الشروط والأركان، من خلال ضرب الأمثلة البعيدة عن الواقع، والتي لا تجد لها أي تطبيق في الواقع الذي يعايشه الطالب ولا في البيئة التي يعيش فيها.

فإذا أراد أستاذ الفقه مثلاً أن يوضح شرط كون المبيع مقدوراً على تسليمه، فإنه في الغالب يعيد ضرب الأمثلة التي ضربها الفقهاء في كتبهم، كأن يقول : فلا يجوز بيع القن الآبق^(١)، والبعير الناد^(٢)، وغير ذلك من الأمثلة^(٣).

فأنت ترى أن هذين المثالين في غاية الغموض، ويحتاج كلاهما إلى توضيح، بل وربما احتاج المدرس، أو الطالب للنظر في معاجم اللغة كي يعرف معنى القن، ومعنى الآبق، ومعنى الناد، فقد احتاج المثال إلى توضيح مع أن الأصل أنه سيق موضحاً لشرطية عدم القدرة على التسليم، فكان أكثر غموضاً من المعنى الذي سيق لتوضيحه، وربما كان هذان المثالان مناسين للعصر الذي كان فيه، فالمخاطبون والقراء كانوا يعرفون معنى العبد الآبق، والبعير الناد، ولم يكونوا يحتاجون إلى إعمال الذهن أو النظر في المعاجم اللغوية ليتبينوا معنى هذين المثالين.

(١) هو العبد الفار من سيده.

(٢) البعير الناد : هو الجملة الشارد.

(٣) البهوتي : منصور بن يونس بن إدريس، شرح منتهى الإرادات، (دار الفكر، بيروت، لبنان)، ١٤٥/٢.

الرملي : شمس الدين محمد بن حمزة، نهاية المحتاج شرح المنهاج، (المكتبة الإسلامية)، ٣٨٦/٣.

وغني عن البيان أن هذه الأمثلة لم يعد لها وجود في واقعنا، ولهذا فكثيراً ما يلجأ الطالب إلى حفظها، وإعادة كتابتها في الامتحانات دون أن تكون لديه القدرة على القياس، أو التخريج عليها؛ لأنه لم يعد لها وجود في واقعه، ويقال مثل ذلك في ضرب الأمثلة المأخوذة من كتاب الرق أو العتق، فتجد بعض الأساتذة إذا أراد أن يوضح الشروط في البيوع لجأ إلى الأمثلة التي ذكرها الفقهاء في كتبهم، والتي كان لها وجود في واقعهم، فتجده يقول فإذا اشترط كون العبد كاتباً أو الجارية صناعاً^(١)، أو يقول فلواشترى عبداً بكذا، أو جارية بكذا، ومعلوم أن هذه الأمثلة لا تساعد الطالب على الفهم الصحيح لكونها أمثلة غريبة عن واقعه، كما لا تنمي فيه روح الابتكار والإبداع؛ لأنه غير قادر على القياس على هذه الأمثلة.

والحق أن ما يمكن أن نسميه بنمطية الأمثلة، هو أمر دارج وشائع في العلوم المساندة للفقهاء، فإذا أخذنا علم أصول الفقه مثلاً وجدنا الأمثلة ذاتها تتكرر ربما منذ نشأة هذا العلم حتى أيامنا هذه، فلا يكاد أي أستاذ من أساتذة أصول الفقه يخرج عند شرحه أركان القياس عن قياس النبيذ عن الخمر، فيوضح الأصل المقيس عليه بالخمر، وحكم الأصل بالتحريم، والفرع بالنبيذ، والعلة بالإسكار، دون أن يخرج عن هذا المثال النمطي المكرور إلى أمثلة أخرى تساعد على نموروح الإبداع والابتكار لدى طالب الفقه أو أصوله.

والحق أن نمطية الأمثلة تتعدى العلوم الشرعية إلى علوم اللغة العربية، فلا يزال المثل المشهور (ضرب زيد عمراً)، هو المثل المفضل والذي يستقطب اهتمام مدرسي النحو العربي عند ضربهم المثل للفعل، والفاعل، والمفعول به.

^(١) شرح منتهى الإرادات : ١٦٠/٢ .

ويظهر لي أن الدافع وراء الاستمرار على هذه النمطية في الأمثلة لا يعدوسببين اثنين، فإما أن المدرس لا يدرك تمام الإدراك ما لهذه الظاهرة من سلبيات على دراسة الفقه، وغيره من العلوم الشرعية، أو أن المدرس يؤثر الراحة، ولا يعمل ذهنه في استخراج أمثلة حية واقعية يقدمها لطلابه .

ولا تقتصر جناية النمطية في ضرب الأمثلة على ما ذكرنا من سلبيات، وإنما تتعدى ذلك إلى الخطأ في تقرير الأحكام الشرعية، فقد يمثل مدرسوالفقه الإسلامي للعيوب التي يفسخ بها النكاح بـ (القرن) والفتق، والرتق والعفل والبخر، فقد نص الفقهاء على أن النكاح يفسخ لمثل هذه العيوب ^(١)، وذلك لعدم إمكانية علاجها، والفقهاء الذين ذكروا هذه العيوب إنما كانوا يتكلمون عن الواقع في عصرهم حيث كانت هذه الأمراض التي يصعب علاجها، لكنها لم تعد كذلك في أيامنا هذه ؛ فقد أصبح الطب قادراً على معالجة أمراض وعيوب هي أكثر استعصاءً من تلك العيوب بكثير، فنحن نرى أنه قد نتج عن هذه النمطية في ضرب الأمثلة خطأ واضح في تقرير الأحكام الشرعية، وذلك لأن الفقهاء قد عللوا فسخ النكاح بهذه العيوب لعسر العلاج، وهذه العلة قد زالت، والحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا .

والحق أن فقهاءنا الأوائل قد فطنوا إلى خطورة الجمود على المنقول في الكتب، وعدم استحضار العرف والواقع عند الفتيا، فها هو ابن القيم ينعي على المفتي الذي يفتي الناس بما هو منقول في كتب الفقه دون نظر إلى العرف السائد في بلد المستفتي، أو زمانه حيث يقول : " فمهما تجدد العرف فاعتبره، ومهما سقط

(١) النقاوي : أحمد بن غنيم بن سالم، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، (دار الفكر، بيروت،

لبنان)، ٤٠/٢ .

القاضي عبد الوهاب البغدادي : عبد الوهاب نصر بن علي، المعونة على مذهب عالم المدينة، تحقيق : حميش عبد

الحق، (المكتبة التجارية، مكة المكرمة)، ٧٧٠/٢ .

الشربيني : محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى ألفاظ المنهاج دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ٢٠٢ | ٣

شرح منتهى الارادات ٣ | ٥٠-٥١ .

فألغاه، ولا تجمد على المنقول في الكتب طول عمرك بل إذا جاءك رجل من غير إقليمك يستفتيك فلا تجره على عرف بلدك، وسله عن عرف بلده فأجره عليه وأفته به، دون عرف بلدك، والمذكور في كتبك، قالوا فهذا هو الحق الواضح، والجمود على المنقولات ضلال في الدين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين ... " (١).

ليس هذا فحسب بل إننا نجد ابن القيم يشبه المفتي الذي لا يراعي في فتياه اختلاف أعراف الناس بالطبيب الذي يطيب الناس بالمنقول من بعض كتب الفقه، فيصف للجميع دواءً واحداً دون مراعاة لطبائع أبادهم حيث يقول: " ومن أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم، وأزمتهم، وأمكتهم، وأحوالهم، وقرائن أحوالهم فقد ضل وأضل، وكانت جنايته على الدين أعظم من جناية من طب الناس كلهم على اختلاف بلادهم، وعوائدهم، وأزمتهم وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبادهم " (٢).

٣ - استخدام التقنيات الحديثة في التدريس :

لقد فتحت التقنية الحديثة آفاقاً رحبة للعملية التدريسية عموماً في شتى المجالات العلمية، وأخذت الكليات، والأساتذة فيها يتسابقون في الاستعانة بهذه التقنيات، إدراكاً منهم لأهميتها وفعاليتها في تحقيق أهداف العملية التدريسية، أكاديمياً وتربوياً، ولا ينبغي للأساتذة الشريعة عموماً والفقه على وجه الخصوص أن يفوتوا الفوائد الجمة التي يمكن أن يحصلوا عليها من خلال استخدام هذه التقنيات .

ويمكن لأستاذ الفقه الاستعانة بالخدمات التي تقدمها تقنيات التعليم، كعرض أشرطة الفيديو، والسلايدات، كما يمكن أن يستفيد من خلال الخدمات التي يمكن

(١) ابن القيم: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، (الطبعة الأولى، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥)، ٩٩/٣.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين : ٩٩/٣ .

أن تقدمها أجهزة الحاسوب، وشبكة الإنترنت، فيمكن الاستعانة في توضيح مناسك الحج مثلاً بعرض شريط فيديو لهذه المناسك، فبين أستاذ الفقه كل منسك عند عرضه على جهاز الفيديو؛ فإن هذه الوسيلة أسرع للفهم من قبل الطالب، كما أنها أبعد عن النسيان نظراً لانطباع الصورة المرئية في ذهن الطالب .

كما ويمكن الاستفادة من خدمات الحاسوب في علم الفرائض، وذلك بعمل برنامج تدخل فيه المعلومات اللازمة، ويمكن حساب حصص الورثة بسرعة قياسية دون الحاجة إلى العمليات الحسابية المعقدة وتصحيح المسائل، والمناسخات مما يحتاج إلى وقت طويل .

إن هذه العمليات الحسابية المعقدة كان لا بد منها باعتبارها وسيلة لاستخراج أنصبة الورثة، فأدت دورها المطلوب في حينه، وأما الآن فإن من العبث وضياح الجهد والوقت، استخراج أنصبة الورثة عن طريق تلك العمليات الحسابية المعقدة، والتي تستغرق ساعات طوال، في حين أنه يمكن الحصول على نتيجة أدق، وبسرعة قياسية، كما ويمكن لأستاذ الفقه الاستفادة مما تقدمه التقنيات الحديثة في عمليات القياس والتقييم والتصحيح .

٤ - التدريس بطريقة الفقه المقارن :

لما كان أهم هدف لتدريس الفقه، هو إيجاد الملكة الفقهية لدى الطالب، ومنحه القدرة على الاستنباط والتفكير المنهجي السليم، كان لا بد من أن تترعرع العملية التدريسية للفقه إلى التدريس بأسلوب الفقه المقارن ؛ لأن هذا الأسلوب هو الذي ينمي التفكير المبدع، ويزود الطالب بالمنهجية السليمة والملكة الفقهية، وأما تدريس الفقه المذهبي، فيقصر عن تحقيق هذه الأهداف ؛ لأنه يقوم في الأساس على معرفة الفروع الفقهية في المذهب الواحد واستظهارها، وهذا وإن نمت جانب الحفظ لدى الطالب، إلا أن قدرته على تنمية جانب الإبداع والابتكار تبدو ضعيفة .

والحق أن هذه الطريقة في التدريس لها جملة مميزات يمكن تلخيص أبرزها بما يلي:

أ - إيجاد الملكة الفقهية لدى الطالب: وذلك عبر تعرفه على آراء مختلفة للمسألة الواحدة، وعلى طرائق متباينة في الاجتهاد للوصول إلى الحكم الشرعي في المسألة عينها، كما وتتعزز عنده الملكة الفقهية من خلال توجيه الأدلة والمناقشات والاعتراضات والإيرادات، والترجيح الذي ينمي في الطالب النظرة الشمولية المتوازنة للأدلة كل ذلك يتكامل بطريقة تراكمية، ليصب في النهاية في إيجاد الملكة الفقهية القادرة على الموازنة والتعاطي مع الأدلة بشمولية.

ب - إن التدريس بطريقة الفقه المقارن يكسب الطالب القدرة على تفهم الرأي الآخر وإعذار المخالف، فعندما يدرس الفقه بهذه الطريقة فإنه سيعرف أن أي رأي ذي منطلقات إسلامية بعيدة عن تحكيم الهوى، وغير متأثرة بفلسفات غريبة عن العقيدة الإسلامية، أودخيلة عليها، فإن هذا الرأي في الغالب سيكون مستندا إلى دليل أو إلى فهم مخالف، وبهذا فإن الدارس وفق هذه الطريقة سيتعامل مع المخالف بالموضوعية والاتزان اللذين يليقان بطلاب العلم الشرعي، وعلمائه، بينما نجد تدريس الفقه المذهبي ينمي في الطالب جانب الانغلاق والانعزال ويعمق فيه النظرة الأحادية للمسائل، فتراه يتعامل مع المخالف بطريقة حادة تشنجية، تقوم على الاتهام، وافتراس الخطأ في المخالف، وتتعدى في كثير من الأحيان اتهام الأفهام والاجتهادات، إلى اتهام الدوافع والنيات، ولسان حاله يقول: "قولي أوفهمي صواب لا يحتمل الخطأ، وقول غيري أوفهمه خطأ لا يحتمل الصواب".

والحق أن القدرة على تفهم الرأي الآخر وتقبله خاصة عندما تكون منطلقاته إسلامية والتي يكتسبها الطالب من خلال التدريس في الفقه المقارن لا يقتصر أثرها على الخلافات الفقهية، بل يتعدى ذلك إلى الخلافات الفكرية، بل وربما تسربت هذه الآثار المستتيرة إلى المسائل الاجتماعية.

ج - إن التدريس بطريقة الفقه المقارن يكسب الطالب الثقة بنفسه، وبالاختيار أو الترجيح، أو الحكم الشرعي الذي توصل إليه مع مدرسه، ويحميه من الهزات الفكرية أو العلمية، وذلك عندما يناقش الرأي الذي تبناه في بيئات غير بيئة الجامعة التي تتلمذ في رحابها، ولا يخفى أن طالب الفقه ليس منعزلاً في برج عاجي، أو محبوساً في قمقم، وإنما هو في الأصل داعية ورائد ومصالح ومعلم وموجه في بيئته والوسط المحيط به، ولهذا فإنه سيكون دائم الطرح والمناقشة لرأيه مع أقرانه، ومخالطيه في المسجد أو في البيت أو في أي مكان يتعرض فيه للسؤال أو الاستفتاء، فلا يفجأه طرح رأي مخالف، والاستدلال عليه بدليل قد يبدو للوهلة الأولى قويا ومتجهاً؛ لأنه في الغالب سيكون قد عرف هذا الرأي المخالف ودليله وتوجيه هذا الدليل وجوابه، بخلاف ما لو لم تكن لديه فكرة مسبقة عن الرأي المخالف، أو حتى عن وجوده، فإنه في هذه الحالة إذا طرح عليه الرأي الآخر ودليله سيسقط في يده، وربما اهتزت قناعته بالحكم الذي درسه، بل وربما وبالأستاذ الذي درسه، وبهذا يصبح الطالب مهزوزاً متذبذباً لا يستقر له قرار، ولا يكون متأكداً من أي حكم.

إن على مدرس الفقه أن يدرك أنه ليس هو وحده الذي يصوغ شخصية الطالب، ويشكل قناعاته ويحتكر بناءه الفكري والفقهية، بل إن هناك جملة من المؤثرات التي تساهم في بناء شخصية الطالب، فهناك الدروس في المساجد وهناك حلقات النقاش التي تكون خارج الجامعة، وهناك أجهزة الإعلام المختلفة ابتداء من الجريدة، وانتهاء بالفضائيات، وهناك مطالعات الطالب وقراءاته، فكل ذلك يساهم في تكوين شخصيته وفي تشكيل بنائه الفقهية والفكري، فلا بد من أن يكون الطالب ذا شخصية متوازنة، وأن يكون بنائه الفقهية منهجية وتحصيلاً عصياً على الاختراق، والتأثير غير المرغوب.

ولست أحب أن يفهم من كلامي هذا أنني أؤثر أن يكون طالب الفقه منعزلا مغلقا على نفسه، مكتفيا بما يحصله من أفكار أو معلومات أو منهجية داخل أسوار الجامعة، بل على العكس من ذلك فإنه إذا أريد لطالب الفقه أن يكون أكثر فاعلية وتأثيرا في محيطه، وفي مجتمعه، فلا بد أن يتزل إلى الميدان ويحاور الجميع فيأخذ منهم الصواب ويدع ما سوى ذلك، غير أنه لا بد من أن يزود الطالب بالقدرة التي يستطيع أن يميز فيها الغث من السمين، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المنهجية الواضحة، والأفق الواسع الذي يمكن أن تشكله لديه منهجية التدريس بالفقه المقارن.

د - إن التدريس بالفقه المقارن يكسب الطالب التفكير المنظم المتسلسل والقدرة الفائقة على الحوار المنظم غير المشتت، والذي يمكن أن يكتسبه من مرانه على تحرير محل النزاع، والذي يتمثل في حصر نقاط الاتفاق والاختلاف، وتثبيت نقاط الاتفاق، وفتح الحوار في نقاط الاختلاف، وبهذا يتم إيجاد الطالب المنظم في تفكيره، وفي حوار الممنع في أسلوبه، المؤثر في محيطه.

ولا ريب أن هذه الفائدة المتحققة لا تقتصر آثارها الإيجابية على حواراتنا العلمية والفقهية، بل تتعدى ذلك إلى محاوراتنا في المجالات الفكرية والاجتماعية، بل وفي شتى المجالات التي تحتاج إلى محاورة وأخذ ورد، الأمر الذي يؤدي إلى توفير الكثير من الوقت والجهد، واللذين يضيعان في الغالب نتيجة للحوار المشتت وغير المنظم، ولهذا فإنك ربما تحضر ندوة أو تشاهدها بين محاورين أو ثلاثة، وقد يشتد الحوار وترتفع حرارته فيصبح على درجة عالية من السخونة والحدة، فإذا بالمتحاورين بعد ضياع ساعة أو ساعتين يتوصلون إلى أهم متفقون من البداية، وما ذلك إلا لأن هؤلاء المتحاورين لم يجدوا نقاط الاتفاق كي يتجاوزوها، إلى نقاط الخلاف فيتجاوزوا فيها.

٥ - الاستفادة مما تقدمه الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية:

إن مدرس الفقه وهويدرس الفقه بحاجة ماسة إلى الاستفادة مما تقدمه الدراسات المذكورة وغيرها من إحصاءات واستبيانات، كما وقدمت هذه الدراسات أمطا متباينة من التحليل الكمي والنوعي يساعد على تفهم الواقع تفهما سليما^(١).

وهذا التفهم للواقع يمكن مدرس الفقه من الحكم على الأشياء حكما سليما؛ وذلك لأن الفقه هويبان للحكم الشرعي في كافة مجالات النشاط الإنساني، ولا شك أن التحليل الاقتصادي الذي تقدمه الدراسات الاقتصادية مثلا، يمكن مدرس الفقه من الحكم على عقد من العقود أو معاملة من المعاملات المالية الحديثة بصورة أفضل مما لو كان مدرس الفقه لا يأبه بمثل هذه الدراسات، وقل مثل ذلك في حقول النشاط الإنساني المختلفة^(٢).

كما أن مدرس الفقه بحاجة إلى الاستعانة بالدراسات التربوية، وما تقدمه من أساليب تدريسية تمكن مدرس الفقه من حسن التدريس والمتابعة والقياس والتقييم، وتعينه على تحسين أدائه باستمرار مما يرفع سوية العملية التدريسية للفقه، خصوصا عندما تكون هذه الدراسات؛ دراسات ميدانية وتستهدف شريحة طلاب الجامعة على وجه الخصوص، وذلك لأن هذه الدراسات ستكون أكثر عكسا لواقع مشكلات التدريس في هذه الجامعات، وأكثر موافقة، ومناسبة لواقع العملية التدريسية في الميدان.

كما أن هذه الدراسات ستكون أكثر قدرة على تزويد المدرس بالتوصيات اللازمة لتحسين أدائه، كما ويستطيع المدرس أن يستفيد من مبادئ القياس والتقييم، والتي تقدمها الدراسات التربوية للتعرف على مدى تحصيل الطلبة، ومدى نجاحه في العملية التدريسية.

(١) د. أبو سليمان: عبد الوهاب إبراهيم، منهج البحث في الفقه الإسلامي، خصائصه ونقائصه، (المكتبة المكية، دار ابن حزم)، ص ٩٨.

(٢) منهج البحث في الفقه الإسلامي، ص ٩٨.

الخاتمة:

- لقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات، فيما يلي أبرزها:
- ١ - وسائل التي تصقل شخصية الطالب، وتفتح أمامه الآفاق الرحبة، وترتقي بالعملية التدريسية برمتها.
 - ٢ - يعد التدريس بالفقه المقارن من أهم الوسائل التي تصوغ الشخصية المتوازنة للطالب، وتوجد لديه القدرة على استيعاب الرأي المخالف وتقبله، كما وتمنحه القدرة على المحاوره الهادفة والموضوعية، وتبعده عن الحدة والتشنج، وعدم إعدار الآخر، بل واتهامه.
 - ٣ - توصي هذه الدراسة بالأخذ بمبدأ مشروع التخرج في مرحلة البكالوريوس واعتباره من متطلبات اجتياز هذه المرحلة.
 - ٤ - توصي الدراسة بإيلاء الأهمية البالغة لرسائل الماجستير والدكتوراة، ومنحها الدرجات والتقدير اللازمة، لأذكاء روح التنافس البناء بين الطلبة، كي يشعر المتميز بتميزه.
 - ٥ - توصي الدراسة بالاستفادة من الخبرات المتراكمة التي تقدمها الدراسات التربوية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها للإرتقاء بالعملية التدريسية للفقه.
 - ٦ - توصي الدراسة بتطوير الخطط الدراسية في أقسام الفقه وأصوله كي تصبح أكثر قدرة على تحقيق الأهداف المتوخاة في العملية التدريسية للفقه، وأن تكون أغزر مواد وأكثر تخصصا.